العائد الإستثمارى من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) فى المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية

أ.د عمـــــرو مصـــــطفي الشـــــتيحي (*)

أحمـد يســرى سلــيم (**)

هدفت الدراسة إلى التعرف على العائد الإستثمارى من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) فى المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية وذلك من خلال التعرف على مفهوم وأهمية نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) والعائد على المستثمرين والعائد على الجامعات المصرية من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) فى إستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية، وقام الباحثان بإستخدام المنهج الوصفى، وتم إختيار عينة البحث بالطريقة العمدية وبلغ قوامها (360) فرداً تم تقسيمهم إلى عدد (30) فرداً لإيجاد معاملات صدق وثبات إستمارة الإستبيان، وعدد (30) فرداَ لإجراء الدراسة الاستطلاعية لإستمارة الإستبيان، وعدد (300) فرداَ لتطبيق إستمارة الإستبيان قيد البحث، وأسفرت نتائج الدراسة إلى أن العائد على المستثمر هو حصوله على ربح مؤكد من المشروع، وأن تلك المشروعات تشجع أصحاب رؤوس الأموال على الإستثمار فى المجال الرياضى، وبناء مشروعات إستثمارية فى أقصر وقت ممكن، والقضاء على مشكلات التضخم ومشكلات البطالة وخلق فرص عمل جديدة، وأن العائد على الجامعة هو حصولها على ربح مؤكد من المشروع، وتخفيف العبء على ميزانية الدولة وتحقيق مصادر الدخل (التمويل الذاتى)، ونقل خبرات التشغيل والتقنية الحديثة إلى القائمين على إدارة الجامعة، وتطوير وصيانة باقى منشآت الجامعة من قيمة الإيجار الذى يحصل عليه من المستثمر.

الكلمات المفتاحية :

العائد الإستثمارى، مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.)، المنشآت الرياضية.

(*) **أستاذ الإدارة الرياضية بقسم الإدارة والترويح الرياضى بكلية التربية الرياضية – جامعة طنطا**

(**) **أخصائى رياضى ثان بإدارة الإستاد الرياضى بالإدارة العامة لرعاية الشباب – جامعة طنطا**

The investment return from the application of the Usufruct Projects System (B.O.O.T.) in sports facilities in Egyptian universities

Prof. Dr. Amr Mostafa El-Shetahy (*)
Mr. Ahmed Yousry Seleem (**)

The study aimed to identify the investment return from applying the BOOT project system in sports facilities in Egyptian universities, by identifying the concept and importance of the BOOT project system, the return on investors and the return on Egyptian universities from the application of the BOOT project system in the investment of sports facilities in Egyptian universities, and the two researchers used the descriptive approach, and the research sample was chosen in a deliberate way, and its strength was (360) individuals who were divided into (30) individuals to find the validity and reliability of the questionnaire, and the number (30) individuals to conduct the exploratory study of the questionnaire. The questionnaire, and the number of (300) individuals, to apply the questionnaire under consideration, and the results of the study revealed that the return on the investor is that he obtains a certain profit from the project, and that these projects encourage capital owners to invest in the sports field and build investment projects in the shortest possible time. Elimination of inflation and unemployment problems and the creation of new job opportunities, and that the return on the university is its obtaining a certain profit from the project, reducing the burden on the state budget and realizing resources Income (self-financing), the transfer of operating and modern technology expertise to those in charge of the university administration, and the development and maintenance of the rest of the university's facilities from the value of the rent obtained from the investor.

Key Words : Return on investment, usufruct projects (B.O.O.T.), sports facilities.

(*) Professor of Sports Management, Department of Sports Management and Recreation, Faculty of Physical Education - Tanta University
(**) A second sports specialist in the sports stadium management - Tanta University

- مقدمة ومشكلة البحث

شهد العالم فى الآونة الأخيرة تطورات ونمو فى كافة المجالات سواء على مستوى الصناعة أو البنية الأساسية حيث ظهرت أوجه التطوير والإزدهار للمشاريع العملاقة، ونظراً للتطورات الإقتصادية العالمية والدولية والمحلية أصبح التركيز على برامج التنمية الشاملة واضحاً من جانب كافة الحكومات لما لها من أثر واضح فى الإرتقاء بمستوى معيشة الأفراد، ولقد إعتمدت الحكومات خلال الفترات الماضية على إدراج الإعتمادات المالية الضخمة فى ميزانيتها لتنفيذ هذه المشروعات مما أحدث عجزاً دائماً ومستمراً بالموازنات العامة للدولة، وبالتالى يجب على الحكومات أن تبحث عن وسائل آخرى بديلة ومن أهمها مشاركة القطاع الخاص فى تمويل مشروعات البنية الأساسية لما تحتاجه من موارد ضخمة.

وأصبحت الرياضة من أهم القطاعات الإستثمارية حيث تنظر الدول الرأسمالية لها كصناعة إستراتيجية تُدر أموالاً طائلة وتحتاج لإدارة محترفة تهدف إلى الربح، كما ينظر لها رجال الأعمال والهيئات والمستثمرين المصريين والأجانب كمجال للدعاية التجارية من خلال رعاية الأبطال والأحداث واللقاءات والبطولات الرياضية. **(حنفى؛ قراقع، 2000، ص 15)**

ويُعد الإستثمار فى المجال الرياضى منظومة للقرارات الإستراتيجية بتشغيل أصول المؤسسات الرياضية المالية والبشرية بهدف المحافظة عليها وتنميتها وفقاً للأيدلوجيات السائدة وفى ظل درجة مخاطرة محسوبة لتحقيق عائد مستقبلى مناسب يساعد تلك المؤسسات على تحقيق الأهداف الرياضية والإقتصادية والإجتماعية بتوازن ديناميكى. **(شحاته، 2008، ص 6)**

ومن أهمية الإستثمار أنه يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين لإستثمار أموالهم وبين المؤسسات الرياضية المختلفة لإستثمار إمكاناتهم المادية والبشرية اللازمة للأنشطة الرياضية وهو تحويل الإقتصاد المركزى إلى آليات السوق الحر والاتجاه بقوه نحو خصخصة الشركات والمشروعات وتشجيع المستثمرين على المستوى المحلى والدولى، وأيضاً هو عمل هدفه زيادة رأس مال الفرد وزيادة موارده وذلك عن طريق تشغيل ماله أو إستغلاله بهدف زيادته أى أن وظيفة الإستثمار هو تشغيل الأصول. **(الشافعى، 2006، ص 18)**

ويُعرف نظام مشروعات الـ B.O.O.T. بأنه إختصار (الإنشاء Build – الملكية Own – التشغيل Operate – نقل الملكية Transfer) وهو أحد أنظمة الإستثمار أى النموذج أو الهيكل الذى يتم بمقتضاه إستخدام إستثمارات القطاع الخاص فى تمويل البنية الأساسية فى التربية البدنية والرياضية فى مجالات متعددة ومنها (التعليم – التدريب – الإدارة – الترويح)، ويُعد

تمويل المشروعات هو حجز الزاوية بنظام مشروعات الـ .B.O.O.T ويعنى ذلك أن المقرضين الدائنين سوف ينظرون إلى أصول المشروع نفسه وتدفقاته النقدية الإيرادية كضمان لهم على أنهم سوف يستردون أموالهم مره أخرى. (**الشافعى**، 2007، **ص** 13)

ويُطلق حالياً مسمى المنشأة الرياضية على أى مكان مُعد ومُجهز لممارسة الأنشطة البدنية والرياضية بكل أشكالها سواء كانت تلك الأماكن مكشوفة أو مغطاة والمنشآت الرياضية تشتمل فى الغالب على العديد من الأدوات بالإضافة إلى الملاعب مثل الأدوات الرياضية والمخازن والمستودعات والغرف والقاعات والمبانى المُلحقة، وتختلف المنشآت الرياضية من حيث الحجم تبعاً للهدف من إنشائها، فهناك المنشآت التعليمية والتدريبية والتنافسية، وهناك ملاعب للأطفال والمسطحات الخضراء والساحات الشعبية والأندية الرياضية والمدن الرياضية. (**عبدالغنى؛ شرف الدين**، 2010، **ص** 25)

ومن ثم فإن تطوير المنشآت الرياضية يُمكنها من إستضافة أكبر البطولات الرياضية المحلية والعالمية فى الأنشطة الرياضية المختلفة، كما تتيح المجال للإستفادة من هذه المنشآت فى إعداد قاعدة عريضة من الممارسين يسهل من خلالها انتقاء أفضل العناصر والمواهب الرياضية وتوفير فرص التدريب المثالية لهم للدخول فى رياضة المستويات العليا وتمثيل مصر فى المحافل الرياضية العالمية، وأنه إذا كانت هناك أوجه قصور فى توفير مصادر التمويل الحكومى لإقامة المنشآت الرياضية فإن هناك العديد من السبل لتوفير الدعم المادى، والأمثلة كثيرة فى جذب رجال الأعمال للاستثمار فى القطاعات الخدمية الحكومية بالدولة مثل قطاعات السياحة والبنوك والطرق والكبارى والموانئ وغيرها، ومن هنا تطورت الأفكار وظهرت آفاق علمية جديدة لتطويع علم الإقتصاد للبحث وراء إقتصاديات جديدة للرياضة وإستثمار كافة السبل للإرتقاء بالمجال الرياضى سواء كانت فى شكل منشآت رياضية جديدة ثم تسويقها بالشكل الأمثل، أو فى شكل رعاية وتطوير مستوى اللاعبين لتحقيق إنجازات رياضية عالمية. (El-Shetehy, 2012, p.254-256)

وهناك إتفاق عام وسائد فى الأدبيات المرتبطة بالتعليم الجامعى محلياً وعالمياً على أن الجامعة منوط بها ثلاث وظائف رئيسية هى (التدريس – البحث العلمى – خدمة المجتمع) وتصب الثلاث وظائف فى نهايتها إلى خدمة المجتمع، بحيث يصبح التدريس تدريساً لخدمة المجتمع والبحث بحثاً لخدمة المجتمع.

وتندفع الجامعة المعاصرة نحو الانضمام بشكل قوى ومباشر فى الأنشطة الخدمية التى تقدمها لمجتمعها، ألا وهو إستقطاب المزيد من الموارد التمويلية فى ظل أزمة مالية ضارية من ناحية، وتوجه حكومى نحو تقليص الموارد المقدمة للجامعات من ناحية أخرى، ومن ثم لم تجد الجامعات سوى الدخول فى معترك البحث وأحيانا المنافسة عن موارد تمويلية بديلة، ومن هنا تتنامى أهمية وظيفة خدمة المجتمع، بحيث تصبح بديلاً منافساً لتوفير التمويل الذاتى من خلال ما تقدمه الجامعة من خدمات مدفوعة الأجر للمجتمع أفراداً ومؤسسات، وعلى ذلك ربما يكون سعى الجامعات نحو التمويل الذاتى، رغبة منها فى الحفاظ على مستوى إنفاقها على الأنشطة المختلفة من ناحية، وللحفاظ على استقلاليتها وكيانها من ناحية أخرى. **(دياب؛ كمال،** 2013، **ص** 16)

ونظراً لأن البلاد تمر بمرحلة إقتصادية صعبة أثرت وتؤثر على الدعم المُقدم للمؤسسات الرياضية والتعليمية، فإن الأمر يتطلب وضع تصور بديل لهذا الدعم وهو إستخدام الأساليب الإستثمارية الحديثة لزيادة موارد المؤسسات المختلفة ومن بينها المؤسسات التعليمية، ومن أهم الأساليب الحديثة هو إستخدام أسلوب الخصخصة الجزئية بنظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.).

ومن خلال خبرة الباحثان فى العمل داخل قطاع الجامعة ومن خلال القراءات النظرية فى العديد من الدراسات المرتبطة والمرجعية ومراجهة الأطر القانونية من خلال قانون تنظيم الجامعات بقرار وزير التعليم العالى رقم (49) لسنة 1972 م فقد لاحظ الباحثان عدم وجود إدارة خاصة بالإستثمار الرياضى بالجامعات المصرية مما يعنى عدم وجود أى أوجه للإستثمار فى المنشآت الرياضية بالجامعات، وكذلك قلة الرعاة الحقيقيين للأنشطة والبطولات واللقاءات الرياضية بالجامعات، وعدم وجود تشجيع للمستثمرين فى مجال المنشآت الرياضية بالجامعات، ويرجع ذلك لعدم وجود إستراتيجية واضحة للإستثمار داخل وزارة التعليم العالى والمنشآت الرياضية بها.

ولقد أجريت العديد من الدراسات فى نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) وأيضًا فى مجالات إقتصاديات الرياضة من (الخصخصة، الإستثمار) فى المجال الرياضى كدراسة **اسكندر، مها عبد الحميد** (2011) بعنوان " فاعلية إستخدام نظام الـ B.O.O.T. كمصدر للاستثمار فى بعض الأندية الرياضية "، ودراسة **الشتيحى، عمرو مصطفى** El-Shetehy, Amr Mostafa(2012) بعنوان " العائد الاقتصادى للإستثمار بنظام مشروعات الـ B.O.O.T. فى

الإستادات الرياضية بمحافظات وسط الدلتا "، ودراسة **إبراهيم، محمد خلف الله** (2012) بعنوان " دراسة تحليلية لواقع الأندية الرياضية بمحافظة المنيا لوضع نظام (البناء – التشغيل – التحويل) "، ودراسة **عبد الجواد، أسماء عبد الحكيم** (2013) بعنوان " فاعلية إستخدام نظام الـ .B.O.O.T كمصدر للإستثمار فى بعض الأندية الرياضية ومراكز الشباب فى محافظة كفر الشيخ "، ودراسة **العرشى، على أحمد** (2016) بعنوان " نموذج مقترح لنظام (البناء – التشغيل – نقل الملكية) .B.O.T كمصدر للتمويل الرياضى بالأندية الرياضية فى الجمهورية اليمنية "، إلا أنه لم تتطرق أى من الدراسات السابقة إلى البحث فى " العائد الإستثمارى من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (.B.O.O.T) فى المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية "، مما دعا الباحثان إلى ضرورة إجراء البحث الحالى.

ومن خلال مقابلة مفتوحة قام بها الباحثان مع العديد من العاملين بإدارة الموازنات بالجامعات وجد أن ميزانية الإستثمار بالجامعات تخصص لجميع إدارات ومنشآت وكليات الجامعات مما يقلل الإهتمام بإستثمار المنشآت الرياضية، مما دعا الباحثان إلى محاولة التعرف العائد الإستثمارى من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (.B.O.O.T) فى المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية.

– أهمية البحث :

أولاً : الأهمية العلمية :

ترجع الأهمية العلمية للبحث الحالى فى كونه قد يكون إضافة جديدة فى مجال الدراسات وخاصة العربية التى تناولت إستخدام نظام مشروعات حق الإنتفاع (.B.O.O.T) فى تطوير المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية مما يوفر للباحثين معلومات عن مشروعات حق الإنتفاع (.B.O.O.T) والإستثمار فى المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية.

ثانياً : الأهمية التطبيقية :

تكمن الأهمية التطبيقية للبحث فى كونه قد يكون خطوة فى تطوير المنشآت الرياضية الجامعية والإرتقاء بمستوها، مع تخفيف الأعباء والتكاليف على كاهل الموازنة العامة للدولة.

ثالثاً : الأهمية الإقتصادية :

ترجع الأهمية الاقتصادية للبحث فى كونه محاولة للوصول إلى صورة مثلى لإستثمار المنشآت الرياضية الجامعية، وتحقيق عائد اقتصادى للجامعات، وفتح مجالات جديدة للعمل الإستثمارى وتقليل البطالة وكذلك دعم البنية التحتية بالجامعات المصرية.

– أهداف البحث :

التعرف على العائد الإستثمارى من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) فى المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية وذلك من خلال التعرف على:

١- مفهوم وأهمية نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) في إستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية.

٢- العائد على المستثمرين من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) في إستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية.

٣- العائد على الجامعات المصرية من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) في إستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية.

- تساؤلات البحث :

١- ما هو مفهوم وأهمية نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) في إستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية ؟

٢- ما هو العائد على المستثمرين من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) فى إستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية ؟

٣- ما هو العائد على الجامعات المصرية من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) فى إستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية ؟

- **الدراسات المرتبطة :**

١- دراسة **الشتيحى، عمرو مصطفى** El-Shetehy, Amr Mostafa (2012) وعنوانها " **العائد الاقتصادى للإستثمار بنظام مشروعات الـ** B.O.O.T. **فى الإستادات الرياضية بمحافظات وسط الدلتا** "، وهدفت الدراسة إلى التعرف على العائد الاقتصادى للإستثمار بنظام مشروعات الـ B.O.O.T. فى الإستادات الرياضية بمحافظات وسط الدلتا، وإستخدم الباحث المنهج الوصفى، وتم التطبيق على عينة تم إختيارها بالطريقة العمدية وعددها (110) من مدراء الإستادات الرياضية ومدراء المنشآت الرياضية بالإستادات الرياضية فى محافظات وسط الدلتا ومدراء مديريات الشباب والرياضة ومدراء الإدارات بالمديريات ووكلاء المديريات للرياضة ومدراء عموم الرياضة بمديريات الشباب والرياضة فى محافظات وسط الدلتا وإدارة الإستثمار والأخصائيين بالمجلس القومى للرياضة، وكذا عدد (80) من رجال الأعمال المهتمين بالمجال الرياضى، وإستخدم الباحث المقابلة الشخصية والإستبيان كأدوات لجمع البيانات، وأسفرت أهم النتائج عن عدم وجود خطة إستثمارية للمجلس القومى للرياضة وعدم وجود ضمانات كافية للمستثمرين لعدم وجود نصوص قانونية وتشريعية قوية ومستقرة، بالإضافة إلى الضرائب الباهظة، وعدم توافر أساليب لتحفيز المستثمرين مثل الإعفاءات الجمركية على المعدات والأجهزة الخاصة بالإنشاءات، وأن هناك اتفاق على التزام كل من المجلس القومى للرياضة والمستثمرين على كافة النواحى القانونية والإدارية عند إبرام عقود بنظام مشروعات الـ B.O.O.T. لإيضاح حقوق كل طرف وواجباته والتزامه بها، وأن هناك عائد إقتصادى كبير على كل من الإستادات الرياضية والمستثمرين سواء فى شكل عائد مادى أو توفير للوقت والجهد أو خفض التكلفة.

٢- دراسة **عبد الجواد، أسماء عبد الحكيم** (2013) وعنوانها " **فاعلية إستخدام نظام الـ** B.O.O.T. **كمصدر للإستثمار فى بعض الأندية الرياضية ومراكز الشباب فى محافظة كفر الشيخ** "، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية إستخدام نظام الـ B.O.O.T. كمصدر للإستثمار فى بعض الأندية الرياضية ومراكز الشباب، وإستخدمت الباحثة المنهج الوصفى بالأسلوب المسحى، وتم التطبيق على عينة تم إختيارها بالطريقة العمدية وعددها (426) من رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الأندية الرياضية وعدد من رؤساء وأعضاء مجالس إدارات مراكز الشباب وعدد من رجال الأعمال المسجلين بالغرفة التجارية، وإستخدمت الباحثة الإستبيان والمقابلة الشخصية المفتوحة كأدوات لجمع البيانات، وأسفرت أهم النتائج عن عدم

توجد ضمانات كافية لتشجع المستثمرين على الإستثمار وعدم وجود نصوص قانونية وتشريعية قوية، وعدم قدرة المستثمرين على تحويل العملات الأجنبية بسهولة بالإضافة إلى الضرائب الباهظة على هذه المشروعات.

٣- دراسة كلاً من **افستافييف، نيكولاى ؛ افستافييف، ادوارد** Evstafyev, Nikolay & Evstafyev, Eduard (2015) وعنوانها " **مخاطر الامتيازات للمؤسسات (دراسة حالة على تشغيل المنشآت الرياضية)**"، وهدفت الدراسة إلى تقييم مخاطر الأعمال فى تشغيل المنشآت الرياضية التى تملكها البلدية فيما يتعلق باتفاقات الإمتياز، وإستخدم الباحثان المنهج التجريبى، وتم التطبيق على عينة تم إختيارها بالطريقة العمدية وعددها (38) خبيرا من أصحاب الإمتياز وخبراء فى مجال الإقتصاد والإدارة، وإستخدم الباحثان المقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات، وأسفرت أهم النتائج عن أنه تم تصنيف مخاطر سوء سلوك المانح والمخاطر التشغيلية لمخاطر (عالية)، وتم تصنيف السوق والمخاطر السياسية لمخاطر (كبيرة)، بينما التقنية ومخاطر القوة القاهرة (معتدلة)، وأن مهمة التغلب على المخاطر فى تنفيذ مشاريع الامتياز فى ميدان الرياضة يعتمد بالقدر نفسه على الشركاء فى القطاعين العام والخاص لذا ينبغى توفير الثقة اللازمة للجانب الآخر (أصحاب الامتيازات).

٤- دراسة **العرشى، على أحمد** (2016) وعنوانها " **نموذج مقترح لنظام (البناء – التشغيل – نقل الملكية)** .B.O.T **كمصدر للتمويل الرياضى بالأندية الرياضية فى الجمهورية اليمنية** "، وهدفت الدراسة إلى وضع نموذج مقترح لنظام الـ .B.O.T (البناء – التشغيل – نقل الملكية) كمصدر للتمويل الرياضى بالأندية الرياضية فى الجمهورية اليمنية، وإستخدم الباحث المنهج الوصفى بالأسلوب المسحى، وتم التطبيق على عينة تم إختيارها بالطريقة العمدية وعددها (61) من رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الأندية الرياضية بالعاصمة صنعاء وعدد (10) من الخبراء أعضاء هيئة التدريس المتخصصين فى مجال القانون وعدد (10) فى خبراء مجال الاقتصاد، عدد (5) من مديرين فى وزارة الشباب والرياضة، وإستخدم الباحث الإستبيان كأداة لجمع البيانات، وأسفرت أهم النتائج عن عدم توافر الدعم الكافى والمناخ الاقتصادى الملائم لمشروعات .B.O.T من قبل وزارة الشباب والرياضة، وأن مشروعات .B.O.T تعمل على تدعيم الوضع المالى للأندية الرياضية من خلال زيادة الإستثمار وتطبيق التقنية الحديثة والتركيز على الربحية.

٥- دراسة **سعودى، محمد السيد** (2016) وعنوانها " **آليات جذب المستثمرين للإستثمار فى الهيئات الرياضية والشبابية بمحافظة الشرقية** "، وهدفت الدراسة إلى وضع آليات لجذب المستثمرين للإستثمار فى الهيئات الرياضية والشبابية بمحافظة الشرقية، وإستخدم الباحث المنهج الوصفى بالأسلوب المسحى، وتم التطبيق على عينة تم إختيارها بالطريقة العمدية العشوائية وعددها (113) من قيادات مديرية الشباب والرياضة بمحافظة الشرقية – أعضاء مجالس إدارات الأندية ومراكز الشباب بمحافظة الشرقية – مديرى الأندية ومراكز الشباب بمحافظة الشرقية – العاملين بالأندية ومراكز الشباب بمحافظة الشرقية، وإستخدم الباحث الإستبيان كأداة لجمع البيانات، وأسفرت أهم النتائج عن وجود إستقرار للأوضاع السياسية فى الدولة يشجع على الإستثمار فى الهيئات الرياضية والشبابية، ووجود إجراءات تشريعية من قِبل الحكومة تدل على الإهتمام بالإستثمار فى الهيئات الرياضية والشبابية عن طريق تسهيل الإجراءات الإدارية لإستخراج تراخيص الإستثمار بالهيئات الرياضية والشبابية.

- إجراءات البحث :

- منهج البحث :

قام الباحثان بإستخدام المنهج الوصفى بإستخدام الدراسات المسحية كأحد أنماطه نظراً لملائمته لطبيعة البحث وأهدافه .

- مجتمع البحث :

يتمثل مجتمع البحث فى الكوادر والقيادات الإدارية القائمة على النشاط الرياضى بالجامعات المصرية ورجال الأعمال (المستثمرين) متمثلًا فى :

أولاً : القادة والكوادر والعاملين بالجامعات المصرية متمثلًا فى :

- رؤساء الجامعات المصرية.
- نواب رؤساء الجامعات المصرية لشئون التعليم والطلاب.
- نواب رؤساء الجامعات المصرية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- أمناء عموم الجامعات المصرية.
- مدراء عموم رعاية الشباب بالجامعات المصرية.
- مدراء النشاط الرياضى برعاية الشباب بالجامعات المصرية.
- الأخصائيين الرياضيين بإدارة النشاط الرياضى بالجامعات المصرية.
- مدراء رعاية الشباب بكليات الجامعات المصرية.
- الأخصائيين الرياضيين بإدارة رعاية الشباب بكليات الجامعات المصرية.

ثانياً : رجال الأعمال (المستثمرين).

- عينة البحث :

إختار الباحثان عينة البحث بالطريقة العمدية، وبلغ عددهم (360) فرداً تم تقسيمهم إلى عدد (30) فرداً لإيجاد معاملات صدق وثبات إستمارة الإستبيان، وعدد (30) فرداً لإجراء الدراسة الاستطلاعية لإستمارة الإستبيان، وعدد (30) فرداً لتطبيق إستمارة الإستبيان قيد البحث، ويوضح جدول رقم (1) توصيف وتوزيع عينة البحث.

جدول (1)
توصيف وتوزيع عينة البحث

توزيع عينة البحث / عينة البحث	عينة المعاملات العلمية	عينة الدراسة الاستطلاعية	عينة تطبيق استمارة الإستبيان	اجمالى عدد العينة
رؤساء الجامعات المصرية	–	–	1	1
نواب رؤساء الجامعات المصرية لشئون التعليم والطلاب	–	–	2	2
نواب رؤساء الجامعات المصرية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة	–	–	1	1
أمناء عموم الجامعات المصرية	–	–	3	3
مدراء عموم رعاية الشباب بالجامعات المصرية	1	1	15	17
مدراء النشاط الرياضى برعاية الشباب بالجامعات المصرية	2	2	18	22
الأخصائيين الرياضيين بإدارة النشاط الرياضى بالجامعات المصرية	18	16	134	168
مدراء رعاية الشباب بكليات الجامعات المصرية	3	3	26	32
الأخصائيين الرياضيين بإدارة رعاية الشباب بكليات الجامعات المصرية	4	6	70	80
رجال الأعمال (المستثمرين)	2	2	30	34
المجموع	30	30	300	360

- أدوات جمع البيانات :

إستخدم الباحثان فى جمع بيانات البحث المقابلة الشخصية وإستمارة إستبيان من تصميم الباحثان وقد إتبعوا الخطوات التالية فى إعدادها :

- القراءات النظرية للمراجع العلمية والدراسات المرتبطة بموضوع البحث .
- المقابلة الشخصية المفتوحة .

- تحديد الصورة المبدئية للمحاور الرئيسية بإستمارة الإستبيان – مرفق رقم (2) .
- عرض المحاور الافتراضية على السادة الخبراء – مرفق رقم (1) .
- صياغة مجموعة من العبارات لكل محور من محاور الإستمارة – مرفق رقم (3) .
- عرض مجموعة العبارات الخاصة بكل محور على السادة الخبراء – مرفق رقم (1) .
- صياغة الصورة النهائية لإستمارة الإستبيان – مرفق رقم (4) .

– المعاملات العلمية لإستمارة الإستبيان :

أولاً : صدق إستمارة الإستبيان :

قام الباحثان بحساب معامل الصدق لإستمارة الإستبيان عن طريق كلٍ من صدق المحكمين وصدق الإتساق الداخلى:

أ– صدق المحكمين:

إستخدم الباحثان صدق المحكمين بعرض إستمارة الإستبيان على عدد (10) خبراء من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين فى الإدارة الرياضية بكليات التربية الرياضية وفى إدارة الأعمال بكليات التجارة، وقد حدد الباحثان شروط إختيار الخبير أن يكون عضو هيئة تدريس بأحد أقسام الإدارة الرياضية بكليات التربية الرياضية أو أقسام إدارة الأعمال بكليات التجارة وألا تقل عدد سنوات خبرته عن (10) سنوات وأن يكون له إرتباط بالعمل فى القطاع الأهلى أو النوعى، وذلك بغرض التحقق من أن الإستمارة تقيس بالفعل الهدف الذى وضعت من أجله، وذلك فى الفترة من 2021/6/5 م إلى 2021/6/17 م وقد تفضلوا بإبداء الرأى سواء بالتعديل أو الحذف أو الإضافة إلى أن إنتهت الإستمارة إلى صورتها النهائية الحالية – مرفق رقم (4)، وقد إتبع الباحثان الخطوات التالية حيث قام الباحثان بإقترح المحاور الإفتراضية لإستمارة الإستبيان وعددها (3) محاور – مرفق رقم (2)، وقد تم عرض المحاور الإفتراضية على السادة الخبراء وذلك لإضافة أو حذف أو تعديل أى محور من تلك المحاور مستخدماً فى ذلك مقياس ثنائى التقدير (مناسب – غير مناسب)، وقد جاءت آراء السادة الخبراء حول مناسبة محاور إستمارة الإستبيان كما هو موضح بجدول رقم (2).

جدول (2)

آراء السادة الخبراء حول محاور إستمارة الإستبيان

ن = 10

المحور	البيان	مناسب		غير مناسب		الوزن النسبى	الأهمية النسبية
		ك	%	ك	%		
الأول	مفهوم وأهمية نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.)	9	%90	1	%10	9	%90
الثانى	العائد على المستثمرين من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.)	10	%100	–	–	10	%100
الثالث	العائد على الجامعات المصرية من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.)	10	%100	–	–	10	%100

يوضح جدول رقم (2) التكرار والنسبة المئوية والوزن النسبى والأهمية النسبية لآراء السادة الخبراء حول محاور إستمارة الإستبيان حيث جاءت الآراء ما بين (90% – 100%)، ثم قام الباحثان بصياغة مجموعة من العبارات بكل محور وبلغ عددها (25) عبارة تم عرضها على السادة الخبراء لإبداء الرأى فيها – مرفق رقم (3)، ويوضح الجدول رقم (3) آراء السادة الخبراء حول عبارات إستمارة الإستبيان.

جدول (3)

آراء السادة الخبراء حول عبارات إستمارة الإستبيان

ن = 10

المحور الأول		المحور الثانى		المحور الثالث	
م	نسبة الموافقة %	م	نسبة الموافقة %	م	نسبة الموافقة %
1	%100	9	%50	17	%100

2	%100	10	%100	18	%100
3	%90	11	%70	19	%100
4	%100	12	%100	20	%90
5	%80	13	%80	21	%100
6	%100	14	%100	22	%80
7	%90	15	%100	23	%70
8	%40	16	%90	24	%100
				25	%100

يوضح جدول رقم (3) النسبة المئوية لآراء السادة الخبراء حول عبارات إستمارة الإستبيان ويتضح تراوح النسبة المئوية للعبارات ما بين 40 % – 100 % وقد إرتضى الباحثان بالعبارات التى حصلت على أهمية نسبية قدرها 70 % فأكثر.

جدول (4)

العبارات المستبعدة وأرقامها وفقًا لرأى السادة الخبراء فى إستمارة الإستبيان

المحور	رقم العبارة	العبـــارات
الأول	8	**يؤدى نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) إلى توفير الخدمات الحيوية للمواطنين بأسعار ملائمة**
الثانى	9	**تزداد الأرباح السنوية نتيجة تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) عن السنوات السابقة**

يوضح جدول رقم (4) العبارات المستبعدة وأرقامها من قبل السادة الخبراء وتم حذفها من إستمارة الإستبيان، وقد بلغ عددها (2) عبارتين.

جدول (5)

العبارات المعدلة وأرقامها قبل وبعد التعديل وفقًا لرأى السادة الخبراء

فى إستمارة الإستبيان

المحور	رقم العبارة قبل التعديل	العبارة قبل التعديل	رقم العبارة بعد التعديل	العبارة بعد التعديل
الثالث	20	**إشباع حاجات ورغبات الجماهير**	18	**إشـباع حاجـات ورغبـات طـلاب الجامعة والمجتمع المحيط بها**
	25	**الخصخصـة الجزئيـة أفضـل مـن الخصخصـة الكاملـة للمشـروعات**	23	**الخصخصـة الجزئيـة أفضـل مـن الخصخصـة الكاملـة للمشـروعات**

		لأن إدارة الجامعة سوف تحصل على المنشأة مرة أخرى		**لأن إدارة الجامعة سوف تحصل على المنشأة مرة أخرى بنهاية مدة التعاقد**	

يوضح جدول رقم (5) العبارات المعدلة وأرقامها قبل وبعد التعديل وفقًا لرأى السادة الخبراء فى إستمارة الإستبيان، وجاء عدد العبارات التى تم إعادة صياغتها (2) عبارتين، والجدول رقم (6) يوضح العدد المبدئى وعدد العبارات المستبعدة وأرقامها وعدد العبارات المعدلة وأرقامها والعدد النهائى لإستمارة الإستبيان.

جدول (6)

العدد المبدئى وعدد العبارات المستبعدة وأرقامها وعدد العبارات المعدلة وأرقامها

والعدد النهائى لإستمارة الإستبيان

المحور	البيان	العدد المبدئى للعبارات	عدد العبارات المستبعدة	أرقام العبارات المستبعدة	عدد العبارات المعدلة	أرقام العبارات المعدلة	العدد النهائى للعبارات
الأول	مفهوم وأهمية نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.)	8	1	8	–	–	7
الثانى	العائد على المستثمرين من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.)	8	1	9	–	–	7
الثالث	العائد على الجامعات المصرية من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.)	9	–	–	2	25، 20	9
	الإجمالى	25	2	–	2	–	23

يوضح جدول رقم (6) العدد المبدئى وعدد العبارات المستبعدة وأرقامها وعدد العبارات المعدلة وأرقامها والعدد النهائى لإستمارة الإستبيان.

ب- صدق الإتساق الداخلى:

قام الباحثان بحساب معامل صدق الإتساق الداخلى لإستمارة الإستبيان عن طريق تطبيق الإستبيان على مجموعة من مدراء عموم رعاية الشباب بالجامعات المصرية، ومدراء النشاط الرياضى برعاية الشباب بالجامعات المصرية، والأخصائيين الرياضيين بإدارة النشاط الرياضى بالجامعات المصرية، ومدراء رعاية الشباب بكليات الجامعات المصرية، والأخصائيين الرياضيين بإدارة رعاية الشباب بكليات الجامعات المصرية، وبعض من رجال الأعمال (المستثمرين) المهتمين بالمجال الرياضى وعددهم (30) فرداً ممثلة لمجتمع البحث، وذلك بغرض تقدير صدق عبارات الإستبيان وقد تم ذلك بحساب معاملات الإرتباط بين كل عبارة ومجموع المحور، وبين كل عبارة والمجموع الكلى للمحاور، وبين مجموع المحور والمجموع الكلى للمحاور، وذلك فى الفترة من 2021/6/26 م إلى 2021/7/8 م، علماً بأن هذه العينة إستخدمت لحساب المعاملات العلمية لإستمارة الإستبيان فقط، والجداول أرقام (7)، (8) توضح معامل صدق الإتساق الداخلى لإستمارة الإستبيان.

جدول (7)

صدق الاتساق الداخلى بين العبارة ومجموع المحور وبين العبارة والمجموع الكلى لمحاور إستمارة الإستبيان

ن = 30

المحور الأول			المحور الثانى			المحور الثالث		
م	العبارة مع المحور	العبارة مع المجموع	م	العبارة مع المحور	العبارة مع المجموع	م	العبارة مع المحور	العبارة مع المجموع
1	0.89	0.84	8	0.88	0.82	15	0.87	0.92
2	0.83	0.87	9	0.83	0.87	16	0.86	0.91
3	0.84	0.91	10	0.91	0.85	17	0.90	0.86
4	0.93	0.88	11	0.80	0.89	18	0.89	0.84
5	0.92	0.86	12	0.91	0.88	19	0.84	0.89
6	0.88	0.78	13	0.87	0.91	20	0.86	0.90
7	0.91	0.85	14	0.89	0.84	21	0.91	0.87
						22	0.84	0.90
						23	0.89	0.83

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 = 0.36

يوضح جدول رقم (7) وجود إرتباط ذو دلالة إحصائية بين العبارة ومجموع المحور حيث تراوح معامل الارتباط ما بين **(0.80 – 0.93)**، وبين العبارة والمجموع الكلى للمحاور حيث تراوح معامل الارتباط ما بين **(0.78 – 0.92)** مما يشير إلى صدق الإتساق الداخلى لإستمارة الإستبيان وذلك عند مستوى معنوية **0.05** .

جدول (8)
صدق الاتساق الداخلى بين المحور والمجموع الكلى لمحاور إستمارة الإستبيان

ن = 30

المحاور	البيان	معامل الارتباط
الأول	مفهوم وأهمية نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.)	0.91

الثانى	العائـد علـى المسـتثمرين مـن تطبيـق نظـام مشـروعات حـق الإنتفـاع (B.O.O.T.)	0.90
الثالث	العائد على الجامعات المصرية من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.)	0.88

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 = 0.36

يوضح جدول رقم **(8)** وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين المحور وبين المجموع الكلى لمحاور إستمارة الإستبيان حيث تراوح معامل الإرتباط ما بين **(0.88 – 0.91)** مما يُشير إلى صدق إستمارة الإستبيان وذلك عند مستوى معنوية **0.05** .

ثانياً : ثبات إستمارة الإستبيان :

أ- حساب معامل الثبات عن طريق التطبيق وإعادة التطبيق Test – Retest :

قام الباحثان بحساب معامل الثبات لإستمارة الإستبيان عن طريق التطبيق وإعادة التطبيق Test – Retest حيث تم تطبيق الإستمارة على مجموعة من مدراء عموم رعاية الشباب بالجامعات المصرية، ومدراء النشاط الرياضى برعاية الشباب بالجامعات المصرية، والأخصائيين الرياضيين بإدارة النشاط الرياضى بالجامعات المصرية، ومدراء رعاية الشباب بكليات الجامعات المصرية، والأخصائيين الرياضيين بإدارة رعاية الشباب بكليات الجامعات المصرية، وبعض من رجال الأعمال (المستثمرين) المهتمين بالمجال الرياضى وعددهم (30) فرداً ممثلة لمجتمع البحث، وقد قام الباحثان بإجراء التطبيق الأول فى الفترة من 2021/6/26 م إلى 2021/7/8 م، كما قام الباحثان بإجراء إعادة التطبيق فى الفترة من 2021/7/24 م الى 2021/8/5 م، وكان الفاصل الزمنى بين التطبيقين أكثر من (15) يوم، علماً بأن هذه العينة إستخدمت لحساب المعاملات العلمية لإستمارة الإستبيان فقط، والجدول رقم (9) يوضح معامل الثبات لكل عبارة بكل محور من محاور إستمارة الإستبيان.

جدول (9)

معامل الارتباط بين التطبيق وإعادة التطبيق Test – Retest لبيان معامل الثبات لإستمارة الإستبيان

ن = 30

المحور الاول		المحور الثانى		المحور الثالث	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط

0.92	15	0.88	8	0.89	1
0.90	16	0.91	9	0.90	2
0.84	17	0.87	10	0.88	3
0.88	18	0.90	11	0.92	4
0.84	19	0.83	12	0.91	5
0.85	20	0.90	13	0.86	6
0.76	21	0.91	14	0.89	7
0.87	22				
0.92	23				

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 = 0.36

إحصائية بين التطبيق وإعادة التطبيق Test – Retest لإستمارة الإستبيان حيث تراوح معامل الارتباط ما بين (0.76 – 0.92) وهى معاملات إرتباط ذو دلالة عالية مما يُشير إلى ثبات إستمارة الإستبيان.

ب- حساب معامل الثبات بإستخدام معامل ألفا كرونباخ :

قام الباحثان بحساب معامل الثبات لإستمارة الإستبيان عن طريق معامل ألفا كرونباخ حيث تم تطبيق الإستمارة على مجموعة من مدراء عموم رعاية الشباب بالجامعات المصرية، ومدراء النشاط الرياضى برعاية الشباب بالجامعات المصرية، والأخصائيين الرياضيين بإدارة النشاط الرياضى بالجامعات المصرية، ومدراء رعاية الشباب بكليات الجامعات المصرية، والأخصائيين الرياضيين بإدارة رعاية الشباب بكليات الجامعات المصرية، وبعض من رجال الأعمال (المستثمرين) المهتمين بالمجال الرياضى وعددهم (30) فرداً ممثلة لمجتمع البحث علماً بأن هذه العينة إستخدمت لحساب المعاملات العلمية لإستمارة الإستبيان فقط، والجدول رقم (10) يوضح معامل الثبات لمحاور إستمارة الإستبيان.

جدول (10)

معامل ألفا كرونباخ لبيان معامل الثبات لمحاور إستمارة الإستبيان

ن = 30

معامل الفا		
0.876		
المحاور	**البيان**	Cronbach's Alpha Deleted if Item

الأول	**مفهوم وأهمية نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.)**	0.871 *
الثانى	**العائد على المستثمرين من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.)**	0.873 *
الثالث	**العائد على الجامعات المصرية من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.)**	0.872 *

يوضح جدول رقم (10) معامل ألفا كرونباخ لمحاور إستمارة الإستبيان حيث حقق معامل ألفا كرونباخ معاملات ارتباط تراوحت ما بين (0.871 – 0.873) وهى معاملات ارتباط متقاربة وذو دلالة عالية مما يُشير الى ثبات إستمارة الإستبيان.

– الدراسة الإستطلاعية لإستمارة الإستبيان :

قام الباحثان بإجراء الدراسة الإستطلاعية على مجموعة من مدراء عموم رعاية الشباب بالجامعات المصرية، ومدراء النشاط الرياضى برعاية الشباب بالجامعات المصرية، والأخصائيين الرياضيين بإدارة النشاط الرياضى بالجامعات المصرية، ومدراء رعاية الشباب بكليات الجامعات المصرية، والأخصائيين الرياضيين بإدارة رعاية الشباب بكليات الجامعات المصرية، وبعض من رجال الأعمال (المستثمرين) المهتمين بالمجال الرياضى وعددهم (30) فرداً ممثلة لمجتمع البحث، وذلك فى الفترة من 2021/8/14 م الى 2021/8/26 م علماً بأن هذه العينة إستخدمت لحساب الدراسة الإستطلاعية فقط، وكان الهدف من إجراء الدراسة الإستطلاعية هو التعرف على مدى فهم عينة البحث للعبارات التى تتضمنها إستمارة الإستبيان، والتعرف على الصعوبات المحتمل ظهورها أثناء التطبيق للعمل على تلافيها، والتعرف على زمن تطبيق إستمارة الإستبيان، وقد أسفرت نتائج الدراسة الإستطلاعية عن فهم عينة البحث للعبارات التى يتضمنها الإستبيان حيث لم يبدر من أى منهم الإستفسار عن أى عبارات من عبارات الإستبيان، وتم التعرف على زمن تطبيق الإستبيان بحساب الزمن الذى إستغرقته عينة الدراسة الإستطلاعية فى الإجابة على الإستبيان وكان يتراوح الزمن من : 7 6دقائق.

– تطبيق إستمارة الإستبيان :

بعد التأكد من كافة الشروط العلمية والإدارية لإستمارة الإستبيان لجمع آراء عينة البحث قام الباحثان بتطبيق إستمارة الإستبيان فى صورتها النهائية – مرفق رقم (4) على مجموعة من رؤساء الجامعات المصرية، نواب رؤساء الجامعات المصرية لشئون التعليم والطلاب، نواب رؤساء الجامعات المصرية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، أمناء عموم الجامعات المصرية، مدراء عموم رعاية الشباب بالجامعات الحكومية المصرية، مدراء النشاط الرياضى برعاية الشباب بالجامعات الحكومية المصرية،

الأخصائيين الرياضيين بإدارة النشاط الرياضى بالجامعات الحكومية المصرية، مدراء رعاية الشباب بكليات الجامعات الحكومية المصرية، الأخصائيين الرياضيين بإدارة رعاية الشباب بكليات الجامعات الحكومية المصرية، وبعض من رجال الأعمال (المستثمرين) المهتمين بالمجال الرياضى، وعددهم (300) فرداً ممثلة لمجتمع البحث وذلك فى الفترة من 2021/8/30 م الى 2021/10/7 م مع مراعاة التأكيد على أفراد العينة بأهمية إستجاباتهم وأنها تُجمع فقط من أجل البحث العلمى لإزالة أى مخاوف قد تقلل من تفاعلهم فى الإجابة على الإستبيان، وبعد إنتهاء عملية التطبيق قام الباحثان بجمع الإستمارات متكاملة الإستجابات وتم تفريغ البيانات فى كشوف التفريغ المعدة لذلك، وإستخدم الباحثان فى تصحيح الإستبيان طريقة ليكرت بإستخدام مقياس ثلاثى التقدير وذلك بعد موافقة السادة الخبراء، بحيث يتم منح العبارات كما يلى : (نعم) وتقدر لها ثلاث درجات، (إلى حد ما) وتقدر لها درجتان، (لا) وتقدر لها درجة واحدة، وبذلك تكون الدرجة الكلية لإستمارة الإستبيان (69) درجة، ثم قام الباحثان برصد وجدولة الدرجات الخام وإعدادها لإجراء المعالجة الإحصائية بما يتماشى مع أهداف البحث.

- **المعالجات الإحصائية المستخدمة:**

إستخدم الباحثان المعالجات الإحصائية الملائمة لطبيعة بيانات البحث وذلك من خلال البرنامج الإحصائى SPSS وكانت كالتالى:

- المتوسط الحسابى.
- الإنحراف المعيارى.
- معامل الإرتباط.
- معامل الصدق (صدق الإتساق الداخلى).
- معامل الثبات (التطبيق وإعادة التطبيق **Test – Retest**).
- معامل الثبات (ألفا كرونباخ).
- النسبة المئوية.
- الوزن النسبى.
- الأهمية النسبية.
- إختبار كا^{2}.

- **عرض ومناقشة النتائج :**

- **عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالمحور الأول الخاص بمفهوم وأهمية نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) :**

جدول (11)

آراء عينة البحث فى المحور الأول الخاص بمفهوم وأهمية نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.)

ن = 300

م	نعم		إلى حد ما		لا		الوزن النسبى	الأهمية النسبية	كا٢
	ك	%	ك	%	ك	%			
1	216	72.00	65	21.67	19	6.33	797	88.56	212.42
2	217	72.33	57	19.00	26	8.67	791	87.89	210.14
3	218	72.67	75	25.00	7	2.33	811	90.11	231.98
4	221	73.67	64	21.33	15	5.00	806	89.56	231.62
5	197	65.67	83	27.67	20	6.67	777	86.33	160.98
6	216	72.00	74	24.67	10	3.33	806	89.56	222.32
7	196	65.33	88	29.33	16	5.33	780	86.67	164.16

قيمة كا٢ الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 = 5.99

يتضح من الجدول رقم (11) أن هناك فروق دالة إحصائية فى آراء عينة البحث فى جميع عبارات المحور الخاص بمفهوم وأهمية نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) فى إستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية.

وكانت أعلى نسبة مئوية فى آراء عينة البحث الذين إختاروا (نعم) فى العبارة رقم (4) بنسبة 73.67%، وكانت أقل نسبة مئوية فى العبارات رقم (7) بنسبة 65.33% وكانت أعلى نسبة مئوية فى آراء عينة البحث الذين إختاروا (إلى حد ما) فى العبارة رقم (7) بنسبة 29.33%، وكانت أقل نسبة مئوية فى العبارة رقم (2) بنسبة 19.00%، وكانت أعلى نسبة مئوية فى آراء عينة البحث الذين إختاروا (لا) فى العبارة رقم (2) بنسبة 8.67% وكانت أقل نسبة فى العبارة رقم (3) بنسبة 2.33%، ومثلت العبارة رقم (3) أعلى وزن نسبى (811) وأكثر أهمية بنسبة 90.11% بين عبارات المحور، بينما مثلت العبارة رقم (5) أقل وزن نسبى (777) وأقل أهمية بنسبة 86.33%.

وفيما يلى سوف يقوم الباحثان بمناقشة النتائج التى توصل إليها فى ضوء التساؤل الأول " ما هو مفهوم وأهمية نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) فى إستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية ؟ ":

أشارت نتائج العبارات أرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7) بالجدول رقم (11) أن هناك فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة البحث الذين اختاروا (نعم) وبلغت قيمة النسبة المئوية (72.00 ، 72.33 ، 72.67 ، 73.67 ، 65.67 ، 72.00 ، 65.33) على الترتيب، وهذا يشير إلى أن القادة والكوادر والمدراء والإداريين بالجامعات المصرية، وبعض من رجال الأعمال (المستثمرين) المهتمين بالمجال الرياضى لديهم دراية بمفهوم نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) وأنهم لديهم وعى كافى بأهمية هذا النوع من العقود، حيث أن هذا الأسلوب من أنسب الأساليب التى يمكن تطبيقها فى الجامعات المصرية فهو نظاماً جذاباً ومغرياً، وذلك لأنه يؤدى لجذب رأس المال الخاص للمساهمة فى تمويل المشروعات التى تحتاجها الدولة وتسعى بخطة التنمية فى المشروعات الحيوية اللازمة لها بدلاً من الانتظار لكى تتوافر لها الموارد المالية.

ويتفق ذلك ما أشار إليه **الفسيل، طه أحمد** (2000) أن أسلوب (البناء – الامتلاك – التشغيل – التحويل) مشروعات الـ B.O.O.T. هو وسيلة لتمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة كالطرق والجسور والطاقة والسدود وغيرها فى الدول الصناعية والنامية ، ويقوم القطاع الخاص بموجب هذا الأسلوب بضخ الأموال المطلوبة والضرورية لتشييد وبناء وتشغيل أى مشروع لفترة يتم الإتفاق عليها مع الحكومة وتتراوح عادة بين 15 إلى 30 سنة ، يتم بعدها تحويل الملكية إلى الحكومة المعنية والهدف الرئيسى من ذلك هو تخفيف العبء المالى عن موازنة الحكومة مع السماح بتطوير تلك المشروعات من خلال ما يملكه القطاع الخاص. **(الفسيل، 2000، ص 21)**

كما يتفق ذلك مع دراسة **عبدالجواد، أسماء عبد الحكيم** (2013) فى أن نظام مشروعات الـ B.O.O.T أحد أنواع الخصخصة الجزئية حيث يقوم المستثمر ببناء المشروع وتملكه فترة معينة أى أن حقه مؤقت يستطيع خلال هذه الفترة تشغيله لإسترداد التكلفة وكذلك تحقيق أرباح ثم يعود إلى الحكومة بعد إنتهاء مدة التعاقد وبالتالى يستطيع المستثمر تحقيق أرباح وتستفيد الحكومة بالمؤسسة ويساعد على تحقيق التنمية وتخفيف العبء عن موازنة الدولة. **(عبدالجواد، 2013، ص 112)**

وإتفق الباحثان مع ما أشارت إليه نتيجة إستجابات عينة البحث أن نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) أحد أساليب الخصخصة الجزئية ويقوم فيها المستثمر ببناء المشروع وتملكه مؤقتاً

وهـى أحـد مشـروعات البنيـة الأساسـية الممولـة ذاتيـاً مـن القطـاع الخـاص ممـا يسـاعد تحويـل الإقتصاد المركزى إلى آليات السوق الحر ويؤدى إلى جذب تدفقات جديدة لرؤوس الأموال كما يوفر وظائف جديدة للعديد من المواطنين.

- عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالمحور الثانى الخاص بالعائد على المستثمرين من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) :

جدول (12)

آراء عينة البحث فى المحور الثانى الخاص بالعائد على المستثمرين

من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.)

ن = 300

م	نعم		إلى حد ما		لا		الوزن النسبى	الأهمية النسبية	كا^2
	ك	%	ك	%	ك	%			
8	234	78.00	60	20.00	6	2.00	828	92.00	283.92
9	241	80.33	51	17.00	8	2.67	833	92.56	307.46
10	213	71.00	78	26.00	9	3.00	804	89.33	215.34
11	245	81.67	53	17.67	2	0.67	843	93.67	328.38
12	208	69.33	88	29.33	4	1.33	804	89.33	210.24
13	173	57.67	34	11.33	93	31.00	680	75.56	97.34
14	226	75.33	61	20.33	13	4.33	813	90.33	249.66

قيمة كا^2 الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 = 5.99

يتضح من الجدول رقم (12) أن هناك فروق دالة إحصائية فى آراء عينة البحث فى جميع عبارات المحور الخاص بالعائد على المستثمرين من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) فى إستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية.

وكانت أعلى نسبة مئوية فى آراء عينة البحث الذين إختاروا (نعم) فى العبارة رقم (11) بنسبة 81.67%، وكانت أقل نسبة مئوية فى العبارات رقم (13) بنسبة 57.67% وكانت أعلى نسبة مئوية فى آراء عينة البحث الذين إختاروا (إلى حد ما) فى العبارة رقم (12) بنسبة 29.33%، وكانت أقل نسبة مئوية فى العبارة رقم (13) بنسبة 11.33%، وكانت

أعلى نسبة مئوية فى آراء عينة البحث الذين إختاروا (لا) فى العبارة رقم (13) بنسبة 31.00% وكانت أقل نسبة فى العبارة رقم (11) بنسبة 0.67%، ومثلت العبارة رقم (11) أعلى وزن نسبى (843) وأكثر أهمية بنسبة 93.67% بين عبارات المحور، بينما مثلت العبارة رقم (13) أقل وزن نسبى (680) وأقل أهمية بنسبة 75.56%.

وفيما يلى سوف يقوم الباحثان بمناقشة النتائج التى توصل إليها فى ضوء التساؤل الثانى " ما هو العائد على المستثمرين من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) فى إستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية ؟ ":

أشارت نتائج العبارات أرقام (8، 9، 10، 11، 12، 13، 14) بالجدول رقم (12) أن هناك فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة البحث الذين اختاروا (نعم) وبلغت قيمة النسبة المئوية (78.00 ، 80.33 ، 71.00 ، 81.67 ، 69.33 ، 57.67 ، 75.33) على الترتيب، وهذا يشير إلى أن المستثمر له عائد من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) حيث أن المستثمر يحصل على ربح مؤكد من المشروع، والقضاء على مشكلات التضخم ومشكلات البطالة، وبناء مشروعات إستثمارية فى أقصر وقت ممكن، ونظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) يشجع أصحاب رؤوس الأموال على الإستثمار فى المجال الرياضى.

وفى هذا الصدد يذكر **قناوى، عزت ملوك** (2004) أن المزايا التى تعود على المستثمرين بجذب تدفقات جديدة لرؤوس الأموال نظراً لجاذبية هذا النظام للمستثمرين لما ينطوى عليه من عائد أكبر وضمانات قانونية ومعاملة إدارية ومالية مستقرة وذلك مساعدة الدولة فى عمليات الخصخصة من خلال صيغ ومشاركات مؤقتة ومختلفة للقطاع الخاص وتشمل التحديث والتأجير والتشغيل والإدارة والتوسعات وغيرها للمشروعات المطلوبة إخضاعها للخصخصة وخلق فرص عمل جديدة تخفف من البطالة وتستوعب جانباً من القادمين مستقبلاً إلى العمل ومن المزايا الفنية إحلال فنون وتكنولوجيات الإدارة الحديثة بمختلف مجالاتها من المشروعات متطورة سواء فى مرحلة الإنشاء أو التشغيل لرفع مستوى الإنتاجية ومستوى كفاءة العاملين، ومن المزايا الإجتماعية خلق وظائف جديدة ومستقرة للعديد من المواطنين مما يساعد على تخفيف معدلات البطالة، ومنح أجور جديدة للعاملين مما يساعد على تحسين المناخ الإجتماعى والمساهمة فى تنمية الموارد البشرية من خلال ما يتطلبه المشروع من تأهيل وتدريب الكوادر التى تعمل على تطوير وتحديث مهاراتهم بصفة مستمرة. **(قناوى، 2004، ص 281)**

ويتفق ذلك مع نتائج دراسة **إسكندر، مها عبدالحميد** (2011) التى أكدت على أن هناك عائد

إقتصادى على المستثمرين من تطبيق نظام مشروعات الـ .B.O.O.T سواء فى شكل عائد مادى أو توفير للوقت والجهد وخفض التكلفة وعائد مادى على المستثمرين نظير تشغيل المنشأة الرياضية لفترة زمنية يتم الإتفاق عليها عند التعاقد، كما أن هناك عائد على الأندية الرياضية يتمثل فى زيادة المنشآت الرياضية وبمواصفات عالمية لا تقدر الدولة على تحمل تكاليف إنشاءها ثم تؤول ملكيتها إلى النادى عند نهاية مدة الترخيص.

(إسكندر، 2011، ص 98)

وإتفق الباحثان مع ما أشارت إليه نتيجة إستجابات عينة البحث أنه عن طريق تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (.B.O.O.T) سوف يستفيد المستثمر لأنه سوف يحصل على أرباح مؤكده من المشروع وتساعدة في القضاء على مشكلات التضخم ومشكلات البطالة وخلق فرص عمل جديدة وتوفر له الوقت والجهد، وتوفير الأرض والمكان التى سوف يقام عليها المشروع والحصول على إيرادات المشروع طوال فترة الإمتياز.

- عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالمحور الثالث الخاص بالعائد على الجامعات المصرية من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (.B.O.O.T) :

جدول (13)

آراء عينة البحث فى المحور الثالث الخاص بالعائد على الجامعات المصرية من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (.B.O.O.T)

ن = 300

م	نعم		إلى حد ما		لا		الوزن النسبى	الأهمية النسبية	كا٢
	ك	%	ك	%	ك	%			
15	227	75.67	54	18.00	19	6.33	808	89.78	248.06
16	204	68.00	72	24.00	24	8.00	780	86.67	173.76
17	212	70.67	71	23.67	17	5.67	795	88.33	202.74
18	222	74.00	72	24.00	6	2.00	816	90.67	245.04
19	224	74.67	56	17.67	20	6.67	804	89.33	237.12

261.78	91.33	822	1.67	5	22.67	68	75.67	227	20
220.38	89.00	801	5.67	17	21.67	65	72.67	218	21
196.98	87.67	789	7.67	23	21.67	65	70.67	212	22
289.94	92.11	829	2.23	7	19.00	57	78.67	236	23

قيمة كا^{2} الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 = 5.99

يتضح من الجدول رقم (13) أن هناك فروق دالة إحصائية فى آراء عينة البحث فى جميع عبارات المحور الخاص بالعائد على الجامعات المصرية من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) فى إستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية.

وكانت أعلى نسبة مئوية فى آراء عينة البحث الذين إختاروا (نعم) فى العبارة رقم (23) بنسبة 78.67%، وكانت أقل نسبة مئوية فى العبارات رقم (16) بنسبة 68.00% وكانت أعلى نسبة مئوية فى آراء عينة البحث الذين إختاروا (إلى حد ما) فى العبارتين رقم (16 ، 18) بنسبة 24.00%، وكانت أقل نسبة مئوية فى العبارة رقم (15) بنسبة 18.00%، وكانت أعلى نسبة مئوية فى آراء عينة البحث الذين إختاروا (لا) فى العبارة رقم (16) بنسبة 8.00% وكانت أقل نسبة فى العبارة رقم (20) بنسبة 1.67%، ومثلت العبارة رقم (23) أعلى وزن نسبى (829) وأكثر أهمية بنسبة 92.11% بين عبارات المحور، بينما مثلت العبارة رقم (16) أقل وزن نسبى (780) وأقل أهمية بنسبة 86.67%.

وفيما يلى سوف يقوم الباحثان بمناقشة النتائج التى توصل إليها فى ضوء التساؤل الثالث " ما هو العائد على الجامعات المصرية من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) فى إستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية ؟ ":

أشارت نتائج العبارات أرقام (15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23) بالجدول رقم (13) أن هناك فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة البحث الذين اختاروا (نعم) وبلغت قيمة النسبة المئوية (75.67 ، 68.00 ، 70.67 ، 74.00 ، 74.67 ، 75.67 ، 72.67 ، 70.67 ، 78.67) على الترتيب، وهذا يشير إلى أن الجامعة لها عائد من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) حيث أن الجامعة تحصل على المشروع جاهز فى نهاية مدة الإمتياز دون تحمل أى أعباء مالية، وحصولها على ربح مؤكد من المشروع، ونظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) يعمل على تخفيف العبء على ميزانية الدولة وتنويع مصادر الدخل، وفيه تحصل الجامعة على

إيجار سنوى من المستثمر طبقاً لشروط العقد مما يساعد على تطوير وصيانة باقى المنشآت الجامعية من قيمة هذا الإيجار.

وفى هذا الصدد يذكر **قناوى، عزت ملوك** (2004) أن المزايا التى تعود على الدول من تطبيق هذا النظام متعددة ومنها مزايا إقتصادية وإجتماعية وفنية، ومن المزايا الإقتصادية عدم اللجوء إلى الصرف من ميزانية الدولة أو مواردها النقدية من أجل بناء هذه المشروعات، ومن المزايا الإجتماعية خلق وظائف جديدة ومستقرة للعديد من المواطنين مما يساعد على تخفيف معدلات البطالة، ومنح أجور جديدة للعاملين مما يساعد على تحسين المناخ الإجتماعى والمساهمة فى تنمية الموارد البشرية من خلال ما يتطلبه المشروع من تأهيل وتدريب الكوادر التى تعمل على تطوير وتحديث مهاراتهم بصفة مستمرة. **(قناوى، 2004، ص 283)**

ويتفق ذلك نتائج دراسة **صالح، رضا محمد** (2007) التي أكدت إلى أن عقود الـ B.O.T من العقود الحديثة نسبياً فى المعاملات الإقتصادية التي تمكن حكومات الدول النامية من القيام بعملية التنمية وإنشاء المشروعات دون قروض دولية، وإستخدام إمكانيات القطاع الخاص ومعرفته وقدرته على تخفيض التكاليف ومدة إنشاء المشروعات وتحسين الخدمات للوصول إلى أعلى مستويات الكفاءة، يمكن أن تحقق تلك المشروعات لمنافع تتعلق بالكفاءة إذا كان القائمون على تنفيذ مشروعات الـ B.O.O.T ممن لديهم خبرة طويلة فى هذا المجال فإن هذا قد يمكنهم من إقامة هذه المشروعات بتكلفة رأسمالية أقل من التكلفة الحكومية. **(صالح، 2007، ص 94)**

وإتفق الباحثان مع ما أشارت إليه نتيجة إستجابات عينة البحث أنه عن طريق تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) سوف تستفيد الجامعة لأنها سوف تحصل على ربح مؤكد وكذلك ستحصل على مشروع جاهز فى نهاية فترة الإمتياز وتخفيض العبء على الموازنة العامة للدولة لإنشاء مشروعات جديد وتوسيع إستغلال رؤوس الأموال المحلية، وكذلك سوف تحصل الجامعة على إيجار سنوى من المستثمر حسب شروط التعاقد ومن خلال هذا الإيجار يتم تطوير وصيانة باقى المنشآت الجامعية وكذلك زيادة أجور العاملين بالجامعة وتوفير فرص تمويل جديدة دون تحمل الجامعة عبء إنشاء منشأة جديدة، وأيضا نقل خبرات التشغيل والتقنية الحديثة إلى القائمين على إدارة الجامعة، وبقاء المشروع تحت إشراف الجامعة طوال مدة الإنشاء، وفى النهاية تعتبر الخصخصة الجزئية أفضل بكثير من الخصخصة الكلية لأن المشروع سوف يصبح ملكية الجامعة مرة أخرى.

- الإستخلاصات والتوصيات:

أولاً : الإستخلاصات الخاصة بمفهوم وأهمية نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) فى إستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية :

- نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) هو أحد أساليب الخصخصة الجزئية.
- يقوم المستثمر فى نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) ببناء المشروع وتملكه مؤقتاً.
- يعتبر نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) أحد مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً من القطاع الخاص.
- يعتبر نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) نظام مركزى يعمل على تحويل الإقتصاد المركزى إلى آليات السوق الحر، ويؤدى إلى جذب تدفقات جديدة لرؤوس الأموال.

ثانياً : الإستخلاصات الخاصة بالعائد على المستثمرين من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) فى إستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية :

- حصول المستثمر على ربح مؤكد من المشروع.
- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الإستثمار فى المجال الرياضى.
- بناء مشروعات إستثمارية فى أقصر وقت ممكن.
- القضاء على مشكلات التضخم ومشكلات البطالة وخلق فرص عمل جديدة.

ثالثاً : الإستخلاصات الخاصة بالعائد على الجامعات المصرية من تطبيق نظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.) فى إستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات المصرية :

- حصول الجامعة على ربح مؤكد من المشروع.
- تخفيف العبء على ميزانية الدولة وتحقيق مصادر الدخل (التمويل الذاتى).
- نقل خبرات التشغيل والتقنية الحديثة إلى القائمين على إدارة الجامعة.
- تطوير وصيانة باقى منشآت الجامعة من قيمة الإيجار الذى تحصل عليه الجامعة من المستثمر.

ثانياً : توصيات البحث:

- ضرورة إنشاء مراكز متخصصة لإجراء دراسات الجدوى السليمة.
- عقد دورات تدريبية للعاملين بالجامعات (الأخصائيين الرياضيين) وإعداد قيادات مؤهلة علمياً وعملياً لفتح آفاق جديدة للإستثمار الرياضى داخل الجامعات.
- ضرورة وضع لوائح وتشريعات خاصة بتنظيم الإستثمار داخل الجامعات المصرية.

- ضرورة وضع ضمانات كافية تشجع على الإستثمار داخل الجامعات المصرية.
- ضرورة توفير البيانات الكافية عن طبيعة الإستثمار فى الجامعات المصرية.
- ضرورة توفير الدعم الكافى والرقابة على هذه المشروعات.
- ضرورة تسهيل عملية التفاوض فى العقود للوصول إلى صيغة العقد النهائى في أقل وقت.
- يجب مراعاة النواحى القانونية والإدارية الخاصة بشروط التعاقد بنظام مشروعات حق الإنتفاع (B.O.O.T.).
- ضرورة وضع برنامج زمنى يلتزم به المستثمر للإنتهاء من المشروع وتوضيح كافة الحقوق والإلتزامات لكلا الطرفين.
- دراسة المشروعات الإستثمارية من جميع الجوانب (الفنية والإجتماعية والتجارية والسياسية والإقتصادية).
- لابد من دراسة كيفية توفير إعفاءات ضريبية وجمركية للمستثمرين.
- ضرورة توفير المناخ الإقتصادى والسياسى الملائم لهذه المشروعات.
- ضرورة قيام المستثمرين بإستثمار المنشآت الرياضية بالجامعات حيث تعانى من نقص فى الموارد المادية.

- المراجـع

أولاً : المراجـع العربيـة :

- **اسكندر، مهـا عبدالحميـد** (2011). فاعلية استخدام نظام الـ .B.O.O.T كمصدر للاستثمار في بعض الأندية الرياضية، **رسـالة ماجستير غير منشورة،** كلية التربية الرياضية، جامعة طنطا.
-
- **الشـافعى، حسـن أحمـد** (2006). **الإسـتثمار والتسـويق فـى التربيـة البدنيـة والرياضـة،** الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
-
- **الشافعى، حسن أحمد** (2007). **نظام مشروعات البناء – الملكية – التشغيل ونقل الملكية فى التربية البدنية والرياضة،** الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
-
- **العرشـى، علـى أحمـد** (2016). نموذج مقترح لنظام (البنـاء – التشـغيل – نقل الملكيـة) .B.O.T كمصدر للتمويل الرياضـى بالأندية الرياضية فـى الجمهورية اليمنيـة، **رسـالة ماجستير غير منشورة،** كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان.
-
- **الفسيل، طه أحمد** (2000). استثمارات القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية ، **مقال منشور**، صحيفة 26 سبتمبر ، رقم العدد 1277.
-
- **حنفـى، عبدالغفار ؛ قراقـع، رسمية** (2000). **أساسيات الإستثمار والتمويل،** الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة.

- **دياب، عبدالباسط محمد ؛ كمال، حنان البدرى** (2013). تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة فى خدمة المجتمع فى ضوء الخبرات والتجارب الدولية، **بحث منشور**، مجلة التربوية والنفسية، المجلد (6)، العدد (2)، كلية التربية، جامعة القصيم.
-
- **سعودى، محمد السيد** (2016). آليات جذب المستثمرين للاستثمار فى الهيئات الرياضية والشبابية بمحافظة الشرقية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة الزقازيق.
-
- **شحاته، حسام حسن** (2008). نظام مقترح للإستثمار فى بعض الأندية الرياضية المصرية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة الإسكندرية.
-
- **صالح، رضا محمد** (2007). دور مشروعات الـ B.O.O.T فى عملية التنمية الإقتصادية دراسة خاصة عن خدمات الموانى المصرية، **رسالة دكتوراة غير منشوره**، كلية التجارة، جامعة قناه السويس.
-
- **عبدالجواد، أسماء عبدالحكيم** (2013). فاعلية استخدام نظام الـ .B.O.O.T كمصدر للاستثمار فى بعض الأندية الرياضية ومراكز الشباب فى محافظة كفر الشيخ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية الرياضية، جامعة كفر الشيخ.
-
- **عبدالغنى، نعمان محمد ؛ شرف الدين، لطيفة** (2010). **الإدارة الرياضية**، البحرين : وزارة الثقافة.
-
- **قناوى، عزت ملوك** (2004). الأهمية الاقتصادية لنظام حق الانتفاع فى مشروعات البنية الأساسية المصرية، **بحث منشور**، مجلة الدراسات المالية والتجارة.

ثانياً : المراجـع الاجنبية :

- **El-Shetehy, Amr Mostafa** (2012). Economical Profit of B.O.O.T Project Investments in Sports Stadiums of Delta Governorates, Egypt - World Journal of Sport Sciences WJSS, 6 (3) : 254-267, 2012, ISSN 2078-4724, © IDOSI Publications.

- **Evstafyev, Nikolay V. & Evstafyev, Eduard** N. (2015). Risks of Concessions for Business " Case Study on the Operation of Sports Facilities " , 2nd Global conference on Business, economics management and tourism, Procedia Economics and Finance, 23, 1060-1063, Russia.